معرفة المواطن المصرى بحقوق الإنسان

(دراسة إحصائية)

جميلة المأمون*

تعد هذه الورقة– من الناحية المنهجية– من قبيل الدراسات التى ينصب الاهتمام فيها على التوصل إلى مدى معرفة المواطن المصرى بحقوق الإنسان والدور الذى تلعبه بعض العوامل الديموجرافية فى تحديد درجة المعرفة من خلال بناء وصياغة مؤشرات لتلك المعرفة ببعض الموضوعات ذات الصلة بحقوق الإنسان لدى المواطن المصرى والعوامل المؤثـرة فيها، وإيضاح دور بعض العوامل الديموجرافية التى يمكن من شأنها أن تؤثر على المستوى المعرفى لدى المواطن، مع إظهار مقدار التفاوتات فى معرفة المواطنين بحقوق الإنسان فى السياق المصرى وفقا لتلك المتغيرات الحاكمة.

مقدمة

حظيت مبادئ حقوق الإنسان باهتمام متزايد من المجتمع الدولى، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وقد اتضح هذا الاهتمام فى ديباجة ميثاق الأمم المتحدة لسنة ١٩٤٥، حيث نصت على أن شعوب الأمم المتحدة تؤكد من جديد على أهمية الحقوق الأساسية للإنسان وكرامته، كما كان من المقاصد الأساسية للأمم المتحدة تحقيق التعاون الدولى فى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا، بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، أو النوع، ومراعاة تلك الحقوق والحريات. وعلى المستوى المحلى أصبح لحقوق الإنسان فى مصر جهة تهتم بها وترعاها بإنشاء المجلس القومى لحقوق الإنسان، وتمثل المعرفة ببعض الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان شأنها شأن غيرها من الموضوعات، ملمحًا أساسيًا مكملاً للعديد من الجوانب التى يتم دراستها فى الجوانب المعرفية للمواطن المصرى.

* خبير إحصاء، قسم بحوث وقياسات الرأى العام، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثالث والخمسون، العدد الثالث، سبتمبر ٢٠١٦.

تعد هذه الورقة – من الناحية المنهجية– من قبيل الدراسات التى ينصب الاهتمام فيها على التوصل إلى مدى معرفة المواطن المصرى بحقوق الإنسان والدور الذى تلعبه بعض العوامل الديموجرافية فى تحديد درجة المعرفة من خلال بناء وصياغة مؤشرات لتلك المعرفة ببعض الموضوعات ذات الصلة بحقوق الإنسان لدى المواطن المصرى والعوامل المؤثرة فيها، وإيضاح دور بعض العوامل الديموجرافية التى يمكن من شأنها أن تؤثر على المستوى المعرفى لدى المواطن، مع إظهار مقدار التفاوتات فى معرفة المواطنين بحقوق الإنسان فى السياق المصرى وفقًا لتلك المتغيرات الحاكمة. *

أولاً: الأهـــداف

الهدف الرئيس لهذه الدراسة هو التعرف على دور بعض العوامل الديموجرافية فى التأثير على معرفة المواطن المصرى بحقوق الإنسان، وذلك من خلال بناء وصياغة ثلاثة مؤشرات لمعرفة المواطن بحقوق الإنسان: مؤشر مستوى المعرفة بحقوق الإنسان، مؤشر مصادر معرفة المواطن بكيفية الحصول على حقوقه، ومؤشر رؤية المواطن لكيفية تفعيل دور المجلس القومى لحقوق الإنسان لتعريف المواطنين بحقوقهم.

وينبثق عن هذا الهدف الرئيس عدة أهداف فرعية:

١– دراسة تأثير متغير النوع (ذكور/إناث) على مؤشرات المعرفة بحقوق الإنسان.

٢–دراسة تأثير متغير البيئة (ريف/حضر) على مؤشرات المعرفة بحقوق الإنسان.

٣–دراسة تأثير التعليم بمستوياته المختلفة على مؤشرات المعرفة بحقوق الإنسان.

* تجدر الإشارة إلى أن البيانات التى تعتمد عليها هذه الورقة مستمدة من نتائج استطلاع للرأى أجرى عن " حقوق الإنسان لدى المواطن المصرى، دراسة لعينة من الجمهور العام، المرحلة الثانية"، ٢٠٠٩، إشراف: الأستاذ الدكتور عطية مهنا، وعضوية: الدكتورة هبة جمال، الدكتور حسن سلامة، الدكتورة جميلة المأمون.

٤- دراسة تأثير متغير العمر على مؤشرات المعرفة بحقوق الإنسان.
٥- دراسة التأثير التفاعلى بين كل اثنين من العوامل (النوع، البيئة السكنية، التعليم، العمر) على مؤشرات المعرفة بحقوق الإنسان.

ثانياً: تساؤلات الدراسة

تهدف هذه الورقة إلى الإجابة عن التساؤلات التالية:

- هل هناك فروق دالة بين الذكور والإناث فى معرفة المواطن المصرى بموضوعات حقوق الإنسان السابق الإشارة لها فى المؤشرات محل الدراسة؟
- هل هناك فروق دالة بين الريف والحضر فى المعرفة لدى المواطن المصرى بموضوعات حقوق الإنسان المشار لها من خلال المؤشرات محل الدراسة؟
- هل هناك فروق دالة بين المستويات التعليمية المختلفة للمواطن المصرى فى المعرفة بتلك الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان؟
- هل هناك فروق دالة بين الفئات العمرية المختلفة للمواطن فى معرفته بموضوعات حقوق الإنسان حسبما أشارت لها المؤشرات محل الدراسة؟
- هل هناك تأثير تفاعلى بين كل اثنين من المتغيرات (النوع، البيئة السكنية، التعليم، العمر) على مؤشرات مستوى المعرفة بحقوق الإنسان؟

ثالثاً: عينة الدراسة

تم الاعتماد على المتغيرات التى تلائم الهدف المرجو للدراسة من بيانات بحث "حقوق الإنسان لدى المواطن المصرى، دراسة لعينة من الجمهور العام، المرحلة الثانية، عام ٢٠٠٩" الذى تم إجراؤه بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية كمرحلة ثانية استهدفت عينة احتمالية ممثلة للجمهور العام قوامها ٣٠٠٠ مفرده موزعة على ٧ محافظات من محافظات الجمهورية (الشرقية، الغربية، القليوبية، بنى سويف، الجيزة، أسيوط، الإسماعيلية)، ممثلة ريف وحضر تلك المحافظات، وتم التطبيق على الأفراد من الفئة العمرية ١٨ سنة فأكثر، ويمكن تلخيص خصائص تلك العينة فيما يلى:

عينة احتمالية ممثلة للجمهور العام فى المحافظات محل الدراسة السابق الإشارة لها، وذلك فى حدود خطأ ± ٣ وبدرجة ثقة ٩٥٪، حيث بلغ حجم العينة ٣٠٠٠ فرد، بحيث بلغت نسبة المقيمين فى الحضر(٤٣,٣٪)، وفى الريف (٥٦,٧٪)، وكانت نسبة الذكور ٤١,٩٪، فى حين بلغت نسبة الإناث٥٨,١٪.

وبلغ متوسط العمر فى عينة البحث ٣٨,٣١ سنة بانحراف معيارى ١٥,٨٣ سنة، وتوزعت عينة الاستطلاع على الفئات العمرية الأساسية؛ حيث بلغت نسبة الذين تقع أعمارهم بين سن ١٨ وأقل من سن ٣٦ سنة ٥٠,٣٪، وبلغت نسبة من تتراوح أعمارهم من ٣٦ سنة حتي أقل من ٥٦ سنة (٣٣,٥٪)، أما الفئة الثالثة ٥٦ سنة فأكثر، فقد بلغ عددهم ٤٨٣ فردا بنسبة ١٦,٢٪.

وفيما يتعلق بالحالة التعليمية يتضح لنا ارتفاع نسبة الأميين فى العينة، حيث بلغت نسبتهم ٣٤,٧٪، أى تزيد قليلا على ثلث حجم العينة، ولكن نجد أن هذه النسبة ارتفعت بين الإناث حيث بلغت ٤٣,٤٪ فى حين انخفضت بين الذكور حيث بلغت ٢٢,٧٪. وقد بلغت نسبة من يقرأ ويكتب فى العينة ٥,٨٪. وكذلك يتضح أن نسبة الحاصلين على شهادات حتي التعليم الأساسى نسبتهم فى العينة ٩,٩٪ ولكن من الملاحظ فى تلك الفئة ارتفاع نسبة الذكور عن الإناث حيث بلغت نسبة الذكور ١١,٦٪ فى حين بلغت نسبة الإناث ٨,٦٪. أما الحاصلين على شهادات بدءاً من التعليم المتوسط فما فوق تكاد نسبتهم تقترب من نصف حجم العينة حيث بلغت ٤٩,٦٪. وكانت نسبتهم بين الذكور ٥٧,٦٪ فى حين انخفضت بين الإناث حيث بلغت ٤٣,٤٪ وكانت أعلى نسبة بين هؤلاء هم الحاصلون على شهادات متوسطة؛ ٣٢,٤٪ تليها نسبة الحاصلين على شهادات عليا حيث بلغت ١٢,١٪ وكانت هذه النسبة بين الإناث ٩,٥٪ بينما ارتفعت بين الذكور إلى ١٥,٧٪. وكذلك الأمر بالنسبة للحاصلين على شهادات بعد التعليم الجامعى والتى تبلغ نسبتهم ٠,٦٪ إذ كانت النسبة بين الذكور ١,٠٪ بينما لم تتعد بين الإناث ٠,٢٪.

وفيما يتعلق بالحالة الزواجية، يتضح أنه كانت أعلى نسبة فى العينة هى نسبة المتزوجين حيث بلغت تلك النسبة ٥٩,٦٪، تليها نسبة من لم يسبق لهم الزواج (أعزب) حيث كانت ٢٨,٦٪ ثم تأتى فئة الأرامل حيث بلغت نسبتهم ١٠,٣٪ ثم فئتى المطلقين والمنفصلين حيث بلغتا معًا ١,٤٪. وقد وجد أن نسبة من لم يسبق لهم الزواج من الذكور هى ٣٥,١٪ فى حين كانت بين الإناث ٢٤,٠٪. كذلك كان الحال بالنسبة للمتزوجين حيث جاءت نسبة المتزوجين بين الذكور ٦١,٦٪ أعلى منها فى حالة الإناث حيث بلغت ٥٨,٢٪. وعلى العكس من ذلك تمامًا كانت نسبة الأرامل بين الإناث ١٥,٨٪ فى حين بلغت هذه النسبة بين الذكور ٢,٨٪ فقط. وكذلك أيضًا الحال بالنسبة للمطلقات والمنفصلات معًا حيث كانت النسبة ٢,١٪ فى حين بلغت نسبة المطلقين ٠,٥٪ .

أما فيما يتعلق بنسبة العاملين فى عينة الاستطلاع، فقد بلغت ٣١,٤٪ فقط، أى أنها تقل عن ثلث حجم العينة، فى المقابل نجد أن نسبة غير العاملين قد بلغت ٦٨,٦٪، إلا أننا نجد أن هاتين النسبتين تختلفان بشكل كبير بين الذكور والإناث، حيث ارتفعت نسبة العاملين بين الذكور إلى ٦١,٧٪ فى حين انخفضت بين الإناث وبلغت ٩,٩٪، وبالتالى ارتفعت نسبة الإناث اللاتى لا يعملن إلى ٩٠,١٪، وانخفضت نسبة غير العاملين بين الذكور إلى ٣٨,٣٪. وبالنظر للنتائج التفصيلية للمهن وأسباب عدم العمل، يتضح لنا أن نسبة غير العاملين داخل قوة العمل، تعد نسبة مرتفعة على مستوى العينة الكلية، حيث بلغت هذه النسبة ١٣,٢٪، كما يتضح لنا أن ارتفاع النسبة بين الإناث فى العينة كانت بسبب ارتفاع نسبة ربات المنازل بينهن حيث يمثلن نسبة تفوق ثلث حجم العينة الكلية (٤٢,٠٪)، وتليها نسبة المتعطلين عن العمل (١٣,٢٪)، ثم نسبة العاملين فى مهن لا تحتاج إلى مهارة والباعة الجائلين (٧,٦٪).

رابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة

اعتمدت هذه الدراسة على الخطوات التالية وذلك لتحقيق الهدف منها، وذلك كما يلى:

١- حساب بعض المؤشرات

تم حساب بعض المؤشرات التى من المفترض أن يكون لها صلة بموضوع المعرفة بحقوق الإنسان، وذلك اعتمادًا على عدد من المتغيرات التى تم جمعها بواسطة أداة البحث (استمارة الاستبار) الخاصة ببحث حقوق الإنسان لدى المواطن المصرى (المرحلة الثانية)، وقد كان اختيار المتغيرات على أساس أن تكون بياناته معبرة عن المؤشر الذى سيتم صياغته من خلال هذه البيانات، وذلك كما سيتضح فيما بعد.

٢- اختبار مدى دلالة الفروق بين متوسطات المؤشرات كل على حدة وفقاً:

أ - للنوع (ذكور/ إناث) باستخدام اختبار (ت) T- test .

ب - للبيئة السكنية (حضر/ ريف) باستخدام اختبار (ت) T- test، للوصول إلى ما إذا كان هناك تأثير للبيئة السكنية على متوسطات المؤشرات محل الدراسة.

جـ- وفقا لفئات المستوى التعليمى للمواطن (أمى/أقل من المتوسط/ متوسط وفوق المتوسط/ جامعى وفوق الجامعى) باستخدام تحليل التباين فى اتجاه واحد.

د - وفقا لفئات السن (١٨-٣٥/ ٣٦-٥٥/٥٦ فأكثر) باستخدام تحليل التباين فى اتجاه واحد.

٣- تحليل التباين الثنائى

جدير بالذكر أنه فى هذه الحالة نكون بصدد متغير تابع واحد ومتغيرين مستقلين، وهنا يجب أن نفرق بين حالتين:

الحالة الأولى: فى حالة تجاهل التفاعل (أو التأثير المتبادل)، بين المتغيرين المستقلين على الاختلاف فى المتغير التابع (أى نكتفى بدراسة تأثير كل متغير مستقل على المتغير التابع بصورة مستقلة)،

أما فى **الحالة الثانية:** يتم الأخذ فى الاعتبار التفاعل أو التأثير المتبادل بين المتغيرين المستقلين.[١]

سيتم دراسة الحالة الثانية بهدف دراسة أثر عاملين من العوامل الديموجرافية السابقة الذكر على أى من المؤشرات محل الدراسة كلٍ على حدة، مع الأخذ فى الاعتبار التفاعل أو التأثير المتبادل بين المتغيرين المستقلين.

٤- معامل الاختلاف المعيارى

سيتم حساب هذا المقياس كأحد المقاييس التى يتم من خلالها معرفة التشتت والتفاوتات للمتغيرات، وهو ما يطلق عليه التشتت النسبى[٢].

خامسا:أسلوب بناء المؤشرات

تهدف عملية بناء المؤشرات إلى تحديد قيمة عددية نسبية لكل فرد (مواطن) تعبر عن حالته أو وضعه وفقا لهذا المؤشر، ويمكن توضيح تلك الخطوات بشكل منهجى على النحو التالى:

١- تم وضع أوزان تقديرية مبدئية لكل عنصر من عناصر كل مؤشر، وذلك بما يتفق مع طبيعة البيانات المتاحة من خلال المتغير الذى سيعبر عن هذا المؤشر.

٢- وقد تم حساب قيم نسبية معدلة لكل قيمة من قيم أى مؤشر، وذلك كما يلى:

أ- مؤشر مستوى المعرفة بحقوق الإنسان لدى المواطن المصرى

تم الاعتماد على السؤال رقم (١) فى استمارة الاستطلاع لبناء هذا المؤشر[٣]، حيث كان يتم فيه الاستفسار عن معرفة المواطن المصرى بحقوق الإنسان، وقد بلغت تلك الحقوق ١٦ حقًا من حقوق الإنسان وقد تم إعطاء أوزان لتلك الحقوق، بحيث إذا ذكر المواطن أحد هذه الحقوق يأخذ الوزن الأعلى (١)، وإذا لم يذكره، بمعنى إنه لا يعرف هذا الحق يأخذ الوزن الأقل (صفر)، وقد تم بناء هذا المؤشر كما يلى:

لا يعرف أى شىء عن حقوق الإنسان		يأخذ الوزن	(صفر)				
الحق فى العمل	ذكر	يأخذ الوزن	(١)	لم يذكر	يأخذ الوزن	(صفر)	
الحق فى التعليم	ذكر	يأخذ الوزن	(١)	لم يذكر	يأخذ الوزن	(صفر)	
الحق فى الحياة الكريمة	ذكر	يأخذ الوزن	(١)	لم يذكر	يأخذ الوزن	(صفر)	
الحق فى الغذاء	ذكر	يأخذ الوزن	(١)	لم يذكر	يأخذ الوزن	(صفر)	
الحق فى الرعاية الصحية	ذكر	يأخذ الوزن	(١)	لم يذكر	يأخذ الوزن	(صفر)	
الحق فى السكن	ذكر	يأخذ الوزن	(١)	لم يذكر	يأخذ الوزن	(صفر)	
الحق فى الأمن	ذكر	يأخذ الوزن	(١)	لم يذكر	يأخذ الوزن	(صفر)	
الحق فى المعاملة الإنسانية الكريمة	ذكر	يأخذ الوزن	(١)	لم يذكر	يأخذ الوزن	(صفر)	
الحق فى التعبير عن الرأى	ذكر	يأخذ الوزن	(١)	لم يذكر	يأخذ الوزن	(صفر)	
الحق فى المساواة	ذكر	يأخذ الوزن	(١)	لم يذكر	يأخذ الوزن	(صفر)	
الحق فى بيئة نظيفة	ذكر	يأخذ الوزن	(١)	لم يذكر	يأخذ الوزن	(صفر)	
الحق فى المواصلات	ذكر	يأخذ الوزن	(١)	لم يذكر	يأخذ الوزن	(صفر)	
الحق فى الزواج وتكوين أسرة وتربية الأبناء	ذكر	يأخذ الوزن	(١)	لم يذكر	يأخذ الوزن	(صفر)	
الحق فى دخل ثابت (المرتب/ المعاش)	ذكر	يأخذ الوزن	(١)	لم يذكر	يأخذ الوزن	(صفر)	
الحق فى المشاركة فى الانتخابات	ذكر	يأخذ الوزن	(١)	لم يذكر	يأخذ الوزن	(صفر)	
حقوق متعلقة بالجوانب الدينية	ذكر	يأخذ الوزن	(١)	لم يذكر	يأخذ الوزن	(صفر)	

وقد تم تجميع هذه الأوزان لكل فرد من أفراد العينة، فتراوحت القيمة النظرية لهذا المؤشر بين الحد الأقصى للإجمالى ١٦ درجة، حيث تكون الدرجة النهائية للمؤشر (١٠٠) فى حالة ذكر المواطن لكل هذه الحقوق، والحد الأدنى (صفر) في حالة عدم معرفة المواطن بأى من هذه الحقوق وذلك بقوله "لا أعرف"، وجاءت القيم المشاهدة أو الفعلية من خلال هذه الدراسة لها نفس الحد الأدنى (صفر)، ولكن مع اختلاف الحد الأقصى، حيث بلغ ١١ درجة. وجاءت النتائج كما يتضح من الجدول التالى، أن الحد الأدنى لقيمة المؤشر النسبية تحققت لعدد محدود من المواطنين، حيث بلغت نسبتهم ١,٤٪، فى حين بلغ المؤشر الحد الأقصى له، حيث تكون قيمة المؤشر النسبية ٦٨,٧٥ لعدد محدود جدًا أيضًا من المواطنين بلغت نسبتهم ٠,٦٪، أما أكبر التكرارات، فقد لوحظت عندما كانت قيم المؤشر النسبية (١٢,٥، ١٨,٧٥، ٢٥,٠)، حيث كانت نسب المواطنين التى حققت هذه القيم بالترتيب(٢٥,٦٪، ٢٥,١٪، ١٥,٨٪)، وقد بلغ متوسط هذا المؤشر ٢٠,١٨، بانحراف معيارى ١١,٦٩،

وعلى ذلك لم يسجل هذا المؤشر تباينًا كبيرًا، حيث نجد أن قيمة معامل الاختلاف المعيارى له بلغت ٠,٥٨٪، بمعنى أنه يوجد تقارب فى المعرفة لدى المواطنين بحقوق الإنسان وذلك عند مستوى منخفض من المعرفة بتلك الحقوق، وقد يرجع ذلك الانخفاض لقلة الاهتمام لدى المواطن بالمعارف المختلفة، وتراجع فى مستوى البرامج التوعوية بمختلف وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، وقلة برامج التوعية المباشرة مع الجماهير من خلال الندوات واللقاءات من خلال الجمعيات الأهلية والمجتمع المدنى، فضلاً عن عزوف المواطن عن الاطلاع ومتابعة الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان، ويستثنى من ذلك فئة محدودة جدًا، كما يتضح أيضًا من عدم وجود اختلاف أو تباين كبير فى المؤشر الموضحة نتائجه.

جدول (١)

توزيع العينة على مؤشر مستوى المعرفة بحقوق الإنسان لدى المواطن المصرى

قيم المؤشر المشاهدة	قيم المؤشر النسبية	ك	٪
٠	٠	٤١	١,٤
١	٦,٢٥	٣٨١	١٢,٧
٢	١٢,٥٠	٧٦٩	٢٥,٦
٣	١٨,٧٥	٧٥٢	٢٥,١
٤	٢٥,٠	٤٧٤	١٥,٨
٥	٣١,٢٥	٢٨٤	٩,٥
٦	٣٧,٥٠	١٣٢	٤,٤
٧	٤٣,٧٥	٥٩	٢,٠
٨	٥٠,٠	٣٣	١,١
٩	٥٦,٢٥	٣٩	١,٣
١٠	٦٢,٥٠	١٩	٠,٦
١١	٦٨,٧٥	١٧	٠,٦
العينة الكلية		٣٠٠٠	١٠٠.٠

ب- مؤشر مصادر معرفة المواطن بكيفية الحصول على حقوقه

يهدف هذا المؤشر إلى قياس مدى المعرفة لدى المواطن بمصادر متعددة والتى يمكنه من خلالها أن يتوصل إلى معلومات عن حقوق الإنسان وكيفية حصوله على تلك الحقوق، وهو مؤشر تجميعى إذ كلما تعددت تلك المصادر وتنوعت، قد يكون هذا دليل على وجود معرفة أكبر لدى المواطن بحقوقه وبالتالى يكون أكثر منطقية ونضج وموضوعية فى مطالبته بتلك الحقوق والحفاظ على تلك الحقوق، ومن ثم ينعكس ذلك بشكل إيجابى على ممارسة المواطن لتلك الحقوق، وقد تم الاعتماد على السؤال رقم (٣)، السؤال رقم (٤) فى أداة الاستطلاع لبناء هذا المؤشر(٤).

جاءت الأوزان النظرية لعناصر هذا المؤشر كما يلى:

لا يعرف كيف يحصل على حقه ومن ثم لا يعرف أى من هذه المصادر يأخذ الوزن (صفر)

تجارب الحياة	ذكر	يأخذ الوزن	(١)	لم يذكر	يأخذ الوزن	(صفر)
التعليم	ذكر	يأخذ الوزن	(١)	لم يذكر	يأخذ الوزن	(صفر)
التليفزيون	ذكر	يأخذ الوزن	(١)	لم يذكر	يأخذ الوزن	(صفر)
الصحف	ذكر	يأخذ الوزن	(١)	لم يذكر	يأخذ الوزن	(صفر)
الدين	ذكر	يأخذ الوزن	(١)	لم يذكر	يأخذ الوزن	(صفر)
الإذاعة	ذكر	يأخذ الوزن	(١)	لم يذكر	يأخذ الوزن	(صفر)
المجلس القومى لحقوق الإنسان	ذكر	يأخذ الوزن	(١)	لم يذكر	يأخذ الوزن	(صفر)
الإنترنت	ذكر	يأخذ الوزن	(١)	لم يذكر	يأخذ الوزن	(صفر)
إعلانات حقوق الإنسان	ذكر	يأخذ الوزن	(١)	لم يذكر	يأخذ الوزن	(صفر)
المجلس القومى للأمومة والطفولة	ذكر	يأخذ الوزن	(١)	لم يذكر	يأخذ الوزن	(صفر)
المجلس القومى للمرأة	ذكر	يأخذ الوزن	(١)	لم يذكر	يأخذ الوزن	(صفر)

وقد تم تجميع هذه الأوزان لكل فرد من أفراد العينة، فتراوحت القيمة النظرية لهذا المؤشر بين الحد الأقصى للإجمالى (١١)، حيث تكون قيمة المؤشر النسبية ١٠٠، فى حالة ذكر المواطن لكافة هذه المصادر، والحد الأدنى (صفر) فى حالة عدم معرفة المواطن بأى من هذه المصادر وذلك بقوله "لا أعرف" فى سؤال رقم (٣)، وجاءت القيم المشاهدة أو الفعلية من خلال هذه الدراسة لها نفس الحد الأدنى (صفر)، ولكن مع اختلاف الحد الأقصى، حيث بلغ ٥ درجات. وجاءت النتائج كما

يتضح من الجدول التالى، أن الحد الأدنى لقيمة المؤشر تحققت لدى نسبة من المواطنين بلغت ١١,٤٪، فى حين بلغ المؤشر الحد الأقصى له، حيث تكون قيمة المؤشر النسبية ٤٥,٤٥، لعدد محدود جدًا من المواطنين بلغت نسبتهم ٠,٢٪، أما أكبر التكرارات، فقد لوحظت عندما كانت قيم المؤشر النسبية (٩,٠٩)، حيث كانت نسبة المواطنين التى حققت هذه القيمة (٦١,٤٪) ، وقد بلغ متوسط هذا المؤشر وفقًا للقيم النسبية للمؤشر ١١,١٦، بانحراف معيارى ٦,٨٨، وبهذا يكون هذا المؤشر ليس به تباين كبير، حيث نجد أن قيمة معامل الاختلاف المعيارى له بلغت ٠,٦٢٪، بمعنى أنه يوجد تقارب فى تعدد مصادر المعرفة لدى المواطنين بحقوق الإنسان عند مستوى منخفض جدًا، كما يتضح لنا انخفاض عدد مصادر المعرفة لدى المواطن المصرى التى يستمد منها المعلومات فيما يخص موضوع حقوق الإنسان، حيث نجد أن نسبة ضئيلة جدا من العينة محل الدراسة ذكرت أكثر من مصدرين من تلك المصادر(٥,٧٪)، وقد تعنى تلك النتيجة المتمثلة فى عدم وجود تباين كبير بالمؤشر إلى عدم سعى المواطن للوصول إلى تلك المصادر، ومن جانب آخر قد تكون تلك المصادر لم تعلن عن نفسها بشكل يفيد المواطن بأنها ممكن أن تكون مصدر لزيادة معرفته بتلك الحقوق وما يتعلق بها من موضوعات.

جدول (٢)

توزيع العينة على مؤشر مصادر معرفة المواطن بكيفية الحصول على حقوقه

قيم المؤشر المشاهدة	قيم المؤشر النسبية	ك	٪
٠	٠	٣٤٣	١١,٤
١	٩,٠٩	١٨٤١	٦١,٤
٢	١٨,١٨	٦٤٢	٢١,٤
٣	٢٧,٢٧	١٤٥	٤,٨
٤	٣٦,٣٦	٢٢	٠,٧
٥	٤٥,٤٥	٧	٠,٢
العينة الكلية		٣٠٠٠	١٠٠,٠

جـ- مؤشر رؤية المواطن لكيفية تفعيل دور المجلس القومى لحقوق الإنسان لتعريف المواطنين بحقوقهم

تم الاعتماد على السؤال رقم (٣٠)[٥] فى استمارة الاستطلاع لبناء هذا المؤشر، حيث كان يتم فيه الاستفسار عن مقترحات المواطن المصرى فيما يتعلق بعمل المجلس القومى لحقوق الإنسان لتعريف المواطنين بتلك الحقوق، وقد بلغت تلك المقترحات ١٥ مقترحًا وقد تم إعطاء أوزان لتلك المقترحات، بحيث إذا ذكر المواطن أحد هذه المقترحات يأخذ الوزن الأعلى (١)، وإذا لم يذكر هذا المقترح يأخذ الوزن الأقل (صفر)، وقد تم بناء هذا المؤشر كما يلى:

ليس لديه أى مقترحات		يأخذ الوزن (صفر)					
إعلان في التليفزيون	ذكر	يأخذ الوزن	(١)	لم يذكر	يأخذ الوزن		(صفر)
إعلان في الراديو	ذكر	يأخذ الوزن	(١)	لم يذكر	يأخذ الوزن		(صفر)
إعلان في الجرائد	ذكر	يأخذ الوزن	(١)	لم يذكر	يأخذ الوزن		(صفر)
مسلسلات إذاعية	ذكر	يأخذ الوزن	(١)	لم يذكر	يأخذ الوزن		(صفر)
مسلسلات تليفزيونية	ذكر	يأخذ الوزن	(١)	لم يذكر	يأخذ الوزن		(صفر)
أفلام سينمائية	ذكر	يأخذ الوزن	(١)	لم يذكر	يأخذ الوزن		(صفر)
ندوات ولقاءات	ذكر	يأخذ الوزن	(١)	لم يذكر	يأخذ الوزن		(صفر)
إصدار كتيبات ونشرات	ذكر	يأخذ الوزن	(١)	لم يذكر	يأخذ الوزن		(صفر)
إنشاء مكاتب شكاوي للمجلس في جميع المحافظات	ذكر	يأخذ الوزن	(١)	لم يذكر	يأخذ الوزن		(صفر)
الخط الساخن	ذكر	يأخذ الوزن	(١)	لم يذكر	يأخذ الوزن		(صفر)
توفير بريد إلكتروني	ذكر	يأخذ الوزن	(١)	لم يذكر	يأخذ الوزن		(صفر)
الاستعانة بمحامين لمساعدة الناس في الحصول علي حقوقهم	ذكر	يأخذ الوزن	(١)	لم يذكر	يأخذ الوزن		(صفر)
التأكيد علي التوعية في الأماكن العامة: المساجد، الكنائس.	ذكر	يأخذ الوزن	(١)	لم يذكر	يأخذ الوزن		(صفر)
وجود برامج عن حقوق الإنسان في التليفزيون والقنوات الفضائية	ذكر	يأخذ الوزن	(١)	لم يذكر	يأخذ الوزن		(صفر)
تفعيل المجلس القومي لحقوق الإنسان بالعمل الجاد مع الحكومة	ذكر	يأخذ الوزن	(١)	لم يذكر	يأخذ الوزن		(صفر)

وقد تم تجميع هذه الأوزان لكل فرد من أفراد العينة، فتراوحت القيمة النظرية لهذا المؤشر بين الحد الأقصى للإجمالى (١٥)، حيث تكون الدرجة النهائية للمؤشر ١٠٠ درجة، فى حالة ذكر المواطن لكافة هذه المقترحات، والحد الأدنى (صفر) فى حالة أن المواطن لم يذكر أية مقترحات وذلك بقوله "ليس لديه مقترحات"، وجاءت القيم المشاهدة أو الفعلية من خلال هذه الدراسة لهذا المؤشر لها نفس الحد الأدنى (صفر) كما فى المؤشرين السابقين، ولكن مع اختلاف الحد الأقصى، حيث بلغ ٧,٠

وجاءت النتائج كما يتضح من جدول (٣)، تبين أن الحد الأدنى لقيمة المؤشر تحققت من مواطنين بلغت نسبتهم ١٣,٢٪، فى حين بلغ المؤشر الحد الأقصى له، حيث تكون قيمة المؤشر النسبية ٤٦,٦٧، لعدد محدود جدًا من المواطنين بلغت نسبتهم ٠,١٪، أما أكبر التكرارات، فقد لوحظت عندما كانت قيم المؤشر النسبية (٦,٦٧، ١٣,٣٣)، حيث كانت نسب المواطنين التي حققت هذه القيم بالترتيب (٤٣,١٪، ٢٧,٠٪) ، وقد بلغ متوسط هذا المؤشر ١٠,٣٢، بانحراف معيارى ٧,٣، وبهذا يكون هذا المؤشر ليس به تباين كبير، حيث نجد أن قيمة معامل الاختلاف المعيارى له بلغت ٠,٧١٪، بمعنى أنه يوجد تقارب بين المواطنين فيما يتعلق بطرحهم لبعض المقترحات والتى من شأنها تدعيم دور المجلس القومى لحقوق الإنسان فى توعية المواطنين بتلك الحقوق. وتشير النتائج الموضحة بالجدول إلى انخفاض قدرة المواطن على طرح مقترحات يتم من خلالها تفعيل دور المجلس القومى لحقوق الإنسان لتعريف المواطنين بحقوقهم، الأمر الذى يعكس انخفاض المستوى المعرفى لدى المواطن المصرى بما يتعلق بموضوع حقوق الإنسان، وتتسق هذه النتيجة مع نتائج المؤشرات السابقة فى كونها لا تحمل تباينًا كبيرًا، الأمر الذى يفهم منه عدم قدرتهم على تقديم اقتراحات بشأن تفعيل دور المجلس القومى لحقوق الإنسان، ولهذا أظهر المؤشر تقاربًا بين المواطنين فى هذا الشأن.

جدول (٣)

توزيع العينة على مؤشر رؤية المواطن لكيفية تفعيل دور المجلس القومى لحقوق الإنسان لتعريف المواطنين بحقوقهم

قيم المؤشر المشاهدة	قيم المؤشر النسبية	ك	٪
٠	٠	٣٩٥	١٣,٢
١	٦,٦٧	١٢٩٤	٤٣,١
٢	١٣,٣٣	٨١١	٢٧,٠
٣	٢٠,٠	٣٣٢	١١,١
٤	٢٦,٦٧	١٢٢	٤,١
٥	٣٣,٣٣	٣٦	١,٢
٦	٤٠,٠	٧	٠,٢
٧	٤٦,٦٧	٣	٠,١
العينة الكلية		٣٠٠٠	١٠٠,٠

سادسا: اختبار مدى دلالة الفروق بين متوسطات المؤشرات

أ- اختبار مدى دلالة الفروق بين متوسطات المؤشرات وفقًا للنوع (ذكور/إناث) باستخدام اختبار (ت) T- test:

ويتضح من الجدول (٤) ما يلي:

- أن هناك فروقًا جوهرية بين متوسط كل من الذكور والإناث بمستوى دلالة ٠,٠١، وذلك فيما يخص المؤشرات التالية:
- مؤشر مستوى المعرفة بحقوق الإنسان، مؤشر مصادر معرفة المواطن بكيفية الحصول على حقوقه، ومؤشر رؤية المواطن لكيفية تفعيل دور المجلس القومى لحقوق الإنسان لتعريف المواطنين بحقوقهم، أى جميع المؤشرات محل الدراسة.

ولعل من الواضح أن الفروق المعنوية كانت لصالح الذكور فى جميع المؤشرات التى أفادت النتائج أنه يوجد فروق معنوية بين قيم متوسطات كل من الذكور والإناث بالنسبة لهذه المؤشرات، ويمكن تفسير هذا وفى هذه المؤشرات بالتحديد بانخفاض المستوى التعليمى للإناث عن الذكور، وقد يلقى انخفاض المستوى التعليمى للإناث ظلاله على مدى معرفتهن بكثير من الموضوعات ذات الاهتمام

العام، حتى إن كانت متعلقة بالحقوق أو الجهات التى يمكن أن تمدهن بالمعرفة بتلك الحقوق، وأيضا فيما يتعلق بالرؤية الشخصية فى كيفية تفعيل دور المجلس القومى لحقوق الإنسان فى زيادة معرفة المواطنين بتلك الحقوق، بالإضافة إلى تدنى مستوى تعليم الإناث كسبب لوجود فروق لصالح الذكور، هناك سبب آخر هو مدى الإتاحة التى يتيحها المجتمع للذكور فى الحصول على الخبرات اللازمة ومن بينها المعرفة المتنوعة التى يعد موضوع حقوق الإنسان واحد منها. ونخلص من اختبارات دلالة الفروق بين متوسطات المؤشرات وفقا للنوع (ذكور/إناث)، إلى أهمية رفع المستوى التعليمى للإناث، وذلك لما للتعليم من تأثير على مستوى وعيهن بحقوقهن والتعرف على تلك المصادر التى يمكن أن تساعدهن فى إدراك تلك الحقوق وأهميتها، وكذلك فى أن تكون لهن رؤية فى تفعيل دور المجلس القومى لحقوق الإنسان مما ينعكس على إدراكهن لحقوقهن وتمسكهن بتلك الحقوق.

جدول (٤)

دلالة الفروق فى مؤشرات الدراسة بين الذكور والإناث

المؤشر	ذكر (ن = ١٢٥٦)		أنثى (ن = ١٧٤٤)		قيمة ت	الدلالة
	المتوسط	الانحراف المعيارى	المتوسط	الانحراف المعيارى		
١- مؤشر مستوى المعرفة بحقوق الإنسان	٢١,٩٤	١٢,٢٣	١٨,٩٢	١١,١٢	٧,٠٤	**
٢- مؤشر مصادر معرفة المواطن بكيفية الحصول على حقوقه	١٢,٣٤	٦,٩٨	١٠,٣١	٦,٦٩	٨,٠٥	**
٣- مؤشر رؤية المواطن لكيفية تفعيل دور المجلس القومي لحقوق الإنسان لتعريف المواطنين بحقوقهم	١٠,٧٦	٧,٣٧	٨,٨٩	٦,٣٢	٧,٤٨	**

** دالة عند ٠.٠١ * دالة عند ٠.٠٥ x غير دالة

ب-اختبار مدى دلالة الفروق بين متوسطات المؤشرات وفقا للبيئة السكنية (حضر/ريف) باستخدام اختبار (ت) T- test.

ويتضح من الجدول (٥) ما يلى:

- أن هناك فروقًا جوهرية بين متوسطات قيم أو درجات المقيمين في الحضر والمقيمين فى الريف على مؤشر "مصادر معرفة المواطن بكيفية الحصول على حقوقه" بمستوى دلالة ٠,٠٥.
- كما أن هناك فروقًا جوهرية بين متوسطات درجات المقيمين فى الحضر والمقيمين فى الريف بمستوى دلالة ٠,٠١، وذلك فيما يخص المؤشرات التالية:

مؤشر "مستوى المعرفة بحقوق الإنسان"، ومؤشر "رؤية المواطن لكيفية تفعيل دور المجلس القومى لحقوق الإنسان لتعريف المواطنين بحقوقهم"، وقد كانت جميعها لصالح المقيمين فى الحضر.

جدول (٥)

دلالة الفروق فى مؤشرات الدراسة بين الحضر والريف

المؤشر	ريف (ن = ١٧٠٠)		حضر (ن = ١٣٠٠)		قيمة ت	الدلالة
	المتوسط	الانحراف المعيارى	المتوسط	الانحراف المعيارى		
١- مؤشر مستوي المعرفة بحقوق الإنسان	١٩,٣٤	١١,١٤	٢١,٢٩	١٢,٢٩	٤,٥٤	**
٢- مؤشر مصادر معرفة المواطن بكيفية الحصول على حقوقه	١٠,٩٤	٦,٦٦	١١,٤٥	٧,١٥	٢,٠٥	*
٣- مؤشر رؤية المواطن لكيفية تفعيل دور المجلس القومى لحقوق الإنسان لتعريف المواطنين بحقوقهم	٨,٩٩	٦,٧١	١٠,٥٧	٦,٩٣	٦,٢٧	**

** دالة عند ٠.٠١ * دالة عند ٠.٠٥ x غير دالة

جـ-اختبار مدى دلالة الفروق بين متوسطات المؤشرات وفقا لفئات المستوى التعليمى للمواطن (أمى/أقل من المتوسط/ متوسط وفوق المتوسط/ جامعى وفوق الجامعى) باستخدام تحليل التباين فى اتجاه واحد

تكشف لنا نتائج تحليل التباين فى اتجاه واحد الواردة فى جدول (٦)، حيث يوضح دلالة الفروق بين فئات الحالة التعليمية الأربع، (أمى/أقل من المتوسط/متوسط وفوق المتوسط/ جامعى وفوق الجامعى)، والمشار لها بالجدول فى متوسط المعرفة بحقوق الإنسان، ومتوسط مصادر التعرف على حقوق الإنسان، وأخيرًا متوسط مقترحات المواطن المصرى لتفعيل نشاط المجلس القومى لحقوق الإنسان لتعريف المواطنين بحقوقهم، فنجد أن هناك فروقًا دالة عند مستوى دلالة ٠,٠١ بين الأفراد ذوى المستويات التعليمية المختلفة، وذلك فى جميع المؤشرات.

وقد أشارت نتائج اختبار شيفيه (Scheffe Test) إلى أن هذه التفاوتات فى متوسطات المؤشرات، كانت لصالح الأفراد فى المستوى التعليمى الأعلى فى المؤشرات كافة، فيما يتعلق بالمؤشر الأول، نجد أن متوسط درجات أو قيم مؤشر مستوى المعرفة بحقوق الإنسان فى فئة التعليم الجامعى وفوق الجامعى قد بلغ ٢٦,٠٩، كان أعلى من مثيله فى فئات التعليم الثلاث الأخرى، حيث بلغت وعلى التوالى من المستوى التعليمى الأدنى (أمى) ١٦,٨٥، وفى المستوى الثانى (تعليم أقل من المتوسط) ٢٠,٠٧، وبلغت ٢١,٠٣٤ فى المستوى التعليمى الثالث، وكانت هذه الفروق دالة عند مستوى ٠,٠١ بين مستوى المعرفة بحقوق الإنسان بين المستوى التعليمى الأول والمستوى التعليمى الثانى، المستوى التعليمى الأول والمستوى التعليمى الثالث، المستوى التعليمى الأول والمستوى التعليمى الرابع، وكذلك كان الحال بين المستوى التعليمى الثانى والمستوى التعليمى الرابع، وكذلك كان الحال بين المستوى التعليمى الثالث والمستوى التعليمى الرابع، وكان الفرق دائما لصالح المستوى التعليمى الأعلى مما يشير إلى أهمية التعليم حيث يزيد من إدراك المواطنين بحقوقهم. وفيما يتعلق بالمؤشر الثانى، لم يختلف الأمر كثيرًا، حيث نجد أن متوسط قيم مؤشر

مصادر معرفة المواطن بكيفية الحصول على حقوقه فى فئة التعليم الجامعى وفوق الجامعى قد بلغ ١٢,٨٥، كان أعلى من مثيله فى فئات التعليم الثلاث الأخرى، حيث بلغت وعلى التوالى من المستوى التعليمى الأدنى (أمى) ٨,٩٣، وفى المستوى الثانى (تعليم أقل من المتوسط) ١٠,٩٦، وبلغت ١٢,٧٧ فى المستوى التعليمى الثالث، وكانت هذه الفروق دالة عند مستوى ٠,٠١ بين متوسط قيم أو درجات هذا المؤشر بين المستوى التعليمى الأول والمستوى التعليمى الثانى، المستوى التعليمى الأول والمستوى التعليمى الثالث، المستوى التعليمى الأول والمستوى التعليمى الرابع، وكذلك كان الحال بين المستوى التعليمى الثانى والمستوى التعليمى الثالث، وكذلك كان الحال بين المستوى التعليمى الثانى والمستوى التعليمى الرابع، وكان الفرق دائمًا لصالح المستوى التعليمى الأعلى وهذا أيضًا دليل على أهمية التعليم فى معرفة مصادر التعرف على حقوق الإنسان لدى المواطن المصرى. أخيرًا وفيما يتعلق بالمؤشر الثالث، لم يختلف الأمر كثيرًا، حيث نجد أن متوسط قيم مؤشر رؤية المواطن لكيفية تفعيل دور المجلس القومى لحقوق الإنسان لتعريف المواطنين بحقوقهم فى فئة التعليم الجامعى وفوق الجامعى قد بلغ ١١,٥١ ، كان أعلى من مثيله فى فئات التعليم الثلاث الأخرى، حيث بلغت وعلى التوالى من المستوى التعليمى الأدنى (أمى) ٧,٩٦، وفى المستوى الثانى (تعليم أقل من المتوسط) ٩,٧٩، وبلغت ١٠,٦١ فى المستوى التعليمى الثالث، وكانت هذه الفروق دالة عند مستوى ٠,٠١ بين متوسط قيم أو درجات مؤشر رؤية المواطن لكيفية تفعيل دور المجلس القومى لحقوق الإنسان لتعريف المواطنين بحقوقهم بين المستوى التعليمى الأول والمستوى التعليمى الثانى، المستوى التعليمى الأول والمستوى التعليمى الثالث، المستوى التعليمى الأول والمستوى التعليمى الرابع، وكذلك كان الحال بين المستوى التعليمى الثانى والمستوى التعليمى الرابع، وكان الفرق دائمًا لصالح المستوى التعليمى الأعلى وهذا أيضًا دليل على أهمية التعليم فى قدرة المواطن على وضع مقترحات متعددة من شأنها تفعيل دور المجلس القومى لحقوق الإنسان بشكل يفيد الهدف من نشأته.

تشير تلك النتائج إلى وجود علاقة بين المستوى التعليمى للمواطنين ومعرفتهم بتلك الحقوق، وبتعدد المصادر التى يمكن أن يستمد منها المعرفة بتلك الحقوق، كذلك يزيد من قدرة الأفراد على وضع تصورات ومقترحات مختلفة فيما يتعلق بتفعيل دور المجلس القومى لحقوق الإنسان فى تعريف المواطنين بتلك الحقوق، ونجد أن هذه النتيجة متوقعة حيث إن ارتفاع المستوى التعليمى يساعد المواطن على إعمال عقله، ويزيد من رغبته فى التوسع فى البحث فى كل المجالات والموضوعات المطروحة على الساحة، كما أن التعليم يزيد من قدرة الفرد على تنويع تلك المصادر التى يمكن أن يستقى منها المعلومة، سواء كانت مصادر مسموعة أو مرئية أو مقروءة، وعليه ممكن أن يضع تصورات ومقترحات لما يجب عمله فى المستقبل فى تلك المجالات؛ ومنها مجال حقوق الإنسان، حتى تتسع المعرفة لدى المواطن المصرى بكل فئاته بتلك الحقوق.

جدول (٦)

دلالة الفروق بين فئات الحالة التعليمية والمؤشرات محل الدراسة

باستخدام تحليل التباين واختبار شيفيه

تحليل التباين			اختبار شيفيه				المتوسطات
المؤشر	قيمة ف	الدلالة	فئات الحالة التعليمية	أمي ن=٢٢٤	أقل من المتوسط ن=٥٠٢	متوسط وفوق المتوسط ن=٥٧٥	جامعي وفوق الجامعي ن=١٧٣١	
١- مؤشر مستوى المعرفة بحقوق الإنسان	٦٨.٣٧	**	أمي					١٦.٨٥
			أقل من المتوسط	**				٢٠.٠٧
			متوسط وفوق المتوسط	**				٢١.٣٤
			جامعي وفوق الجامعي	**	**	**		٢٦.٠٩
٢- مؤشر مصادر معرفة المواطن بكيفية الحصول علي حقوقه	٦٨.٤١	**	أمي					٨.٩٣
			أقل من المتوسط	**				١٠.٩٦
			متوسط وفوق المتوسط	**	**			١٢.٧٧
			جامعي وفوق الجامعي	**	**			١٢.٨٥
٣- مؤشر رؤية المواطن لكيفية تفعيل دور المجلس القومى لحقوق الإنسان لتعريف المواطنين بحقوقهم	٣٩.٤٠	**	أمي					٧.٩٦
			أقل من المتوسط	**				٩.٧٩
			متوسط وفوق المتوسط	**				١٠.٦١
			جامعي وفوق الجامعي	**	**			١١.٥١

** دالة عند مستوى معنوية ٠.٠١ * دالة عند مستوى معنوية ٠.٠٥ x غير دالة

د- اختبار مدى دلالة الفروق بين متوسطات المؤشرات وفقا للفئات العمرية الأساسية الثلاث (١٨-٣٥/ ٣٦-٥٥/ ٥٦+) باستخدام تحليل التباين فى اتجاه واحد.

تشير نتائج تحليل التباين فى اتجاه واحد الواردة فى جدول (٧)، عن التفاوت فى متوسطات المؤشرات محل الدراسة وفقا لفئات السن محل الدراسة، فنجد أن هناك فروقًا دالة عند مستوى دلالة ٠,٠١ بين الأفراد فى الأعمار المختلفة، وذلك فى جميع المؤشرات ما عدا مؤشر مستوى المعرفة لدى المواطن المصرى بحقوق الإنسان، حيث لم تكن هناك دلالة على تفاوتات فى متوسطات هذا المؤشر وفقًا لسن المستجيب، وهذا يتفق مع ما جاء فى نتائج استطلاع الشباب المصرى "همومه واهتماماته" وعند السؤال على معرفة الشباب المصرى (١٨-٣٥ سنة) بمعنى حقوق الإنسان مقارنة بمن هم أكبر سنًا (من تزيد أعمارهم على ٣٥ سنة)، حيث لا توجد دلالة معنوية للفرق بين نسبة الاستجابات الصحيحة فى هاتين الفئتين العمريتين، فى حين تشير النتائج إلى وجود دلالة معنوية للفرق بين نسب الشباب ونسب من هم أكبر سنًا من حيث عدم المعرفة، حيث نجد أن عدم المعرفة أعلى بين من هم أكبر سنًا، فى حين نجد أن نسبة الاستجابات الصحيحة إلى حد ما كانت أعلى بين الشباب.[٦]

وفيما يتعلق بالمؤشر الثانى "مؤشر مصادر معرفة المواطن بكيفية الحصول على حقوقه"، نجد أن متوسط قيمة مؤشر مصادر التعرف على حقوق الإنسان لدى المواطن المصرى فى الفئة العمرية الأولى "١٨-٣٥" قد بلغ ١١,٨٥، كان أعلى من مثيله فى فئات العمر الأخرى، حيث بلغت وعلى التوالى من الفئة العمرية الأعلى (٥٦+) ١٠,٠٧، وفى الفئة العمرية المتوسطة (٣٦-٥٥) ١٠,٦٥، وكانت هذه الفروق دالة عند مستوى٠,٠١ بين متوسط قيمة مؤشر مصادر التعرف على حقوق الإنسان بين الفئة العمرية الأولى والفئة العمرية الثانية، الفئة العمرية الأولى والفئة العمرية الثالثة، وكان الفرق دائمًا لصالح الفئة العمرية التى تضم الشباب، مما يشير إلى اهتمام الشباب بمصادر التعرف على حقوق الإنسان. أخيرًا وفيما يتعلق بالمؤشر

الثالث، لم يختلف الأمر كثيرًا، حيث نجد أن متوسط قيم مؤشر مقترحات المواطن المصرى لتفعيل دور المجلس القومى لحقوق الإنسان لتعريف المواطنين بحقوقهم فى الفئة العمرية الأولى "١٨-٣٥" قد بلغ ١٠,١٨، كان أعلى من مثيله فى فئات العمر الأخرى، حيث بلغت وعلى التوالى من الفئة العمرية الأعلى (٥٦+) ٨,٩٩، وفى الفئة العمرية المتوسطة (٣٦-٥٥) ٩,٢٤، وكانت هذه الفروق دالة عند مستوى٠,٠١ بين متوسط قيم مؤشر مقترحات المواطن المصرى لتفعيل نشاط المجلس القومى لحقوق الإنسان لتعريف المواطنين بحقوقهم بين الفئة العمرية الأولى والفئة العمرية الثانية، الفئة العمرية الأولى والفئة العمرية الثالثة، وكان الفرق دائمًا لصالح الفئة العمرية التى تضم الشباب، وكان هذا أيضًا دليل على قدرة الشباب الواضحة والمرتفعة عن غيرهم فى الفئات العمرية الأخرى فى وضع مقترحات متعددة من شأنها تفعيل دور المجلس القومى لحقوق الإنسان بشكل يفيد الهدف من نشأته. أى أن الشباب أكثر معرفة ببعض موضوعات حقوق الإنسان، من حيث المعرفة لتلك المصادر التى يستقى منها المواطنون معرفتهم بتلك الحقوق، كما أن لديهم رؤية ومقترحات أكثر من غيرهم فيما يتعلق بكيفية تفعيل دور المجلس القومى لحقوق الإنسان، ولعل قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ والتى نادت بالحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية والتى قادها الشباب أكبر دليل على معرفة الشباب بحقوقهم، كما تشير نتائج استطلاع الشباب المصرى "همومه واهتماماته".

جدول (٧)

دلالة الفروق بين الفئات العمرية الأساسية الثلاث والمؤشرات

محل الدراسة باستخدام تحليل التباين واختبار شيفيه

تحليل التباين			اختبار شيفيه			المتوسطات
المؤشر	قيمة ف	الدلالة	فئات السن	٣٥-١٨	٥٥-٣٦	٥٦+	
١- مؤشر مستوى المعرفة بحقوق الإنسان	٢.٧٨	x	٣٥-١٨				٢٠.٥٦
			٥٥-٣٦				٢٠.١٣
			٥٦+				١٩.١٢
٢- مؤشر مصاد رمعرفة المواطن بكيفية الحصول على حقوقه	١٦,٧٨	**	٣٥-١٨				١١.٨٥
			٥٥-٣٦	**			١٠.٦٥
			٥٦+	**			١٠.٠٧
٣ مؤشر رؤية المواطن لكيفية تفعيل دور المجلس القومى لحقوق الإنسان لتعريف المواطنين بحقوقهم	٨,٥٩	**	٣٥-١٨				١٠.١٨
			٥٥-٣٦	**			٩.٢٤
			٥٦+	**			٨.٩٩

** دالة عند ٠.٠١ * دالة عند ٠.٠٥ x غير دالة

سابعاً: تحليل التباين الثنائى لدراسة أثر كل عاملين معاً من العوامل الديموجرافية السابقة الذكر على المؤشرات محل الدراسة كل على حدة

جدير بالذكر أن تحليل التباين فى اتجاه واحد يستخدم لدراسة أثر عامل واحد على متغير ما، كما سبق توضيحه فى دراسة أثر عامل المستوى التعليمى، وعامل السن كلٍ على حدة، ولكن ماذا لو أردنا دراسة أثر عاملين أو أكثر على متغير ما؟ فى هذه الحالة يمكننًا استخدام تحليل التباين الثنائى، إذا يمكن استخدامه مثلاً لدراسة تأثير المستوى التعليمى، والبيئة السكنية فى المعرفة لدى المواطن بحقوق الإنسان، ولذا نجد أن تحليل التباين الثنائى يمكن استخدامه لدراسة أثر عاملين يقسم كل منهما مفردات العينة إلى مستويين (مجموعتين) أو أكثر على متغير كمى ما (المتغير التابع).

ومن خلال تحليل التباين الثنائى يمكن اختبار ثلاث فرضيات كما يلى:

- الأثر الرئيسى للمتغير العاملى الأول على المتغير التابع الذى يقابل الفرضية القائلة بتساوى متوسطات المتغير الكمى (التابع) لكل فئة من فئات المتغير العاملى الأول.
- الأثر الرئيسى للمتغير العاملي الثانى على المتغير التابع الذى يقابل الفرضية القائلة بتساوى متوسطات المتغير الكمى (التابع) لكل فئة من فئات المتغير العاملى الثانى.
- أثر التفاعل بين المتغيرين (العاملين) على المتغير التابع ، والذى يقابل الفرضية القائلة بعدم وجود تفاعل بين هذين العاملين(٧).

نهدف فى هذه الدراسة إجراء تحليل التباين الثنائى وفقًا:

- لمتغيرى النوع والسن.
- لمتغيرى النوع والتعليم.
- لمتغيرى النوع والبيئة السكنية.
- لمتغيرى السن والتعليم.
- لمتغيرى السن والبيئة السكنية.
- لمتغيرى التعليم والبيئة السكنية.

ولفحص تلك الفرضيات سنتبع ما يلى:

أ- اختبار مدى دلالة الفروق بين متوسطات مؤشر مستوى المعرفة لدى المواطن المصرى بحقوق الإنسان وفقًا لكل عاملين كما سبق الإشارة لها:

تشير نتائج تحليل التباين الثنائى الواردة فى جدول (٨)، إلى وجود تفاوت فى تباين المجموعات وفقا للفئات محل الدراسة وذلك عند الأخذ فى الاعتبار كل عاملين معًا، فنجد أن هناك فروقًا دالة عند مستوى دلالة٠,٠١ بين الأفراد فى كل مجموعات الحالات محل الدراسة عند الأخذ فى الاعتبار جميع المتغيرات الثنائية، بالنسبة "لمتغيرى النوع والسن" يبين تحليل التباين الثنائى أن النوع يؤثر فى تحديد مستوى

المعرفة لدى المواطن المصرى بحقوق الإنسان، كذلك يؤثر متغير السن على مستوى المعرفة وذلك عند مستوى دلالة ٠,٠١، فى حين يظهر عدم وجود تفاعل بين النوع والسن فى التأثير على المعرفة بحقوق الإنسان لدى المواطن المصرى، أما بخصوص "متغيرى النوع والتعليم" تشير النتائج فى الجدول نفسه إلى أن النوع يؤثر فى مستوى المعرفة، كما يؤثر التعليم على المستوى المعرفى بحقوق الإنسان، مع ظهور تفاعل بين النوع والتعليم، وذلك عند مستوى دلالة ٠,٠١. أما فيما يتعلق "بمتغيرى النوع والبيئة السكنية"، يشير تحليل التباين الثنائى أن كلاً من النوع والبيئة السكنية يؤثران فى تحديد مستوى المعرفة لدى المواطن المصرى بحقوق الإنسان وذلك عند مستوى دلالة ٠,٠١، فى حين يظهر عدم وجود تفاعل بين النوع والبيئة السكنية فى التأثير على المعرفة بحقوق الإنسان لدى المواطن المصرى وفيما يخص "متغيرى السن والتعليم"، تشير النتائج فى الجدول نفسه إلى أن السن يؤثر فى مستوى المعرفة، كما يؤثر التعليم على المستوى المعرفى بحقوق الإنسان، كما يظهر أن هناك تفاعلاً بين السن والتعليم، وذلك عند مستوى دلالة ٠,٠١. وبالنسبة "لمتغيرى السن والبيئة السكنية"، تشير النتائج فى الجدول نفسه إلى أن السن يؤثر فى مستوى المعرفة، وذلك عند مستوى دلالة ٠,٠٥، فى حين تؤثر البيئة السكنية فى هذا النموذج على المستوى المعرفى بحقوق الإنسان عند مستوى دلالة ٠,٠١، كما يظهر أن هناك تفاعلاً بين السن والبيئة السكنية، وذلك عند مستوى دلالة ٠,٠٥. أما فيما يتعلق بمتغيرى التعليم والبيئة السكنية توضح النتائج وجود تأثير للتعليم وذلك عند مستوى ٠,٠١، فى حين لا يظهر تأثير لكل من البيئة السكنية أو للتفاعل بين التعليم والبيئة السكنية فى التأثير على المعرفة بحقوق الإنسان لدى المواطن المصرى.

جدول (٨)

اختبار مدى دلالة الفروق بين متوسطات مؤشر مستوى المعرفة لدى المواطن المصرى بحقوق الإنسان وفقًا للمتغيرات الثنائية محل الدراسة

اختبار تجانس تباين المجموعات			تحليل التباين الثنائى حسب المتغيرين محل الدراسة		
المتغيرات	قيمة ف	الدلالة	المصدر	قيمة ف	الدلالة
النوع والسن	٣.٤٨	**	النوع	٤٣.٤٣	**
			السن	٤.٦٢	**
			النوع والسن	٠.٠٩	x
النوع والتعليم	١٧.٨١٢	**	النوع	٢٢.٠٤٣	**
			التعليم	٤٨.٢٥	**
			النوع والتعليم	٤.٤٨	**
النوع والبيئة السكنية	٧.٤١٤	**	النوع	١٩.٨٨	**
			البيئة السكنية	٤٨.٥٦	**
			النوع والبيئة السكنية	٠.٠٦٤	x
السن والتعليم	١٢.١٦٩	**	السن	٦٧.٦	**
			التعليم	٥.٧٥	**
			السن والتعليم	٣.١١	**
السن والبيئة السكنية	٤.٢١٤	**	السن	٣.٣٨	*
			البيئة السكنية	٢٩.٧٦	**
			السن والبيئة السكنية	٣.٨٤	*
التعليم والبيئة السكنية	١٦.٥٧٥	**	التعليم	٥٧.٤٤	**
			البيئة السكنية	١.٧٦	x
			التعليم والبيئة السكنية	٢.٣٥٢	x

** دالة عند ٠.٠١ * دالة عند ٠.٠٥ x غير دالة

ب- اختبار مدى دلالة الفروق بين متوسطات مؤشر مصادر معرفة المواطن بكيفية الحصول على حقوقه وفقا لكل عاملين كما سبق الإشارة لها:

تشير نتائج تحليل التباين الثنائى الواردة فى جدول رقم (٩)، إلى وجود تفاوت فى تباين المجموعات وفقا للفئات محل الدراسة وذلك عند الأخذ فى الاعتبار كل عاملين معًا، فنجد أن هناك فروقًا دالة عند مستوى دلالة ٠,٠١ بين الأفراد فى كل

مجموعات الحالات محل الدراسة عند الأخذ فى الاعتبار جميع المتغيرات الثنائية، بالنسبة "لمتغيرى النوع والسن"، يبين تحليل التباين الثنائى أن النوع يؤثر فى تعدد مصادر التعرف على حقوق الإنسان لدى المواطن، كذلك يؤثر متغير السن على تعدد المصادر وذلك عند مستوى دلالة ٠,٠١، أيضا يظهر وجود تفاعل بين النوع والسن فى التأثير على تعدد مصادر التعرف على حقوق الإنسان لدى المواطن وذلك عند مستوى دلالة ٠,٠١، أما بخصوص "متغيرى النوع والتعليم"، يبين تحليل التباين الثنائى أن النوع يؤثر فى مصادر التعرف على حقوق الإنسان لدى المواطن، كذلك يؤثر متغير التعليم على تعدد مصادر المعرفة بتلك الحقوق وذلك عند مستوى دلالة ٠,٠١، فى حين يظهر عدم وجود تفاعل بين النوع والتعليم فى التأثير على تعدد تلك المصادر التى تعرف المواطن بكيفية الحصول على حقوقه. أما فيما يتعلق "بمتغيرى النوع والبيئة السكنية" يشير تحليل التباين الثنائى أن كلاً من النوع والبيئة السكنية يؤثران فى تعدد تلك المصادر وذلك عند مستوى دلالة٠,٠١ بالنسبة للمتغير الأول، وعند مستوى دلالة ٠,٠٥ بالنسبة للمتغير الثانى، فى حين يظهر عدم وجود تفاعل بين النوع والبيئة السكنية فى التأثير على تعدد مصادر المعرفة بحقوق الإنسان لدى المواطن المصرى.

وفيما يختص بمتغيرى "السن والتعليم"، تشير النتائج فى الجدول نفسه إلى أن السن لا يؤثر فى تعدد مصادر المعرفة، فى حين نجد أن التعليم يؤثر على تعدد مصادر المعرفة بحقوق الإنسان، وذلك عند مستوى دلالة ٠,٠١، كما يظهر أنه لا يوجد أثر للتفاعل بين السن والتعليم. وبالنسبة "لمتغيرى السن والبيئة السكنية"، تشير النتائج فى الجدول نفسه إلى أن السن يؤثر فى تعدد مصادر التعرف على تلك الحقوق، وذلك عند مستوى دلالة ٠,٠١، فى حين تؤثر البيئة السكنية على تعدد مصادر المعرفة بحقوق الإنسان عند مستوي دلالة ٠,٠٥، كما يظهر عدم وجود تفاعل بين السن والبيئة السكنية. أما "متغيرى التعليم والبيئة السكنية"، توضح النتائج

وجود تأثير للتعليم وذلك عند مستوى ٠,٠١، فى حين لا يظهر تأثير لكل من البيئة السكنية أو للتفاعل بين التعليم والبيئة السكنية.

جدول (٩)

اختبار مدى دلالة الفروق بين متوسطات مؤشر مصادر معرفة المواطن بكيفية الحصول على حقوقه وفقًا للمتغيرات الثنائية محل الدراسة

اختبار تجانس تباين المجموعات			تحليل التباين الثنائى حسب المتغيرين محل الدراسة		
المتغيرات	قيمة ف	الدلالة	المصدر	قيمة ف	الدلالة
النوع والسن	١٢,٢٧٣	**	النوع	٧٦,٠٦٣	**
			السن	١٨,٢٨١	**
			النوع والسن	٤,٨٧٤	**
النوع والتعليم	٢٣,٦٥١	**	النوع	٢٨,٠٧١	**
			التعليم	٥١,٩٥٥	**
			النوع والتعليم	٠,٤٢٩	x
النوع والبيئة السكنية	١٣,٦٧٩	**	النوع	٦٥,٦٣٢	**
			البيئة السكنية	٤,٤٠٤	*
			النوع والبيئة السكنية	١,١٨٦	x
السن والتعليم	١٨,٦١٦	**	السن	٠,٣٧	x
			التعليم	٤٤,٢٧	**
			السن والتعليم	١,٧٢	x
السن والبيئة السكنية	٤,٦٢٧	**	السن	١٧,٦	**
			البيئة السكنية	٤,٠٣	*
			السن والبيئة السكنية	٠,١٢	x
التعليم والبيئة السكنية	٢٨,٤٠٥	**	التعليم	٦٤,٠٧	**
			البيئة السكنية	٢,٨٧	x
			التعليم والبيئة السكنية	٢,٤٩	x

** دالة عند ٠.٠١ * دالة عند ٠.٠٥ x غير دالة

جـ- اختبار مدى دلالة الفروق بين متوسطات مؤشر رؤية المواطن لكيفية تفعيل دور المجلس القومى لحقوق الإنسان لتعريف المواطنين بحقوقهم وفقًا لكل عاملين كما السابق الإشارة لها:

تشير نتائج تحليل التباين الثنائى الواردة فى جدول (١٠)، إلى وجود تفاوت فى تباين المجموعات وفقًا للفئات محل الدراسة وذلك عند الأخذ فى الاعتبار كل متغيرين معًا كما سبق الإشارة، فنجد أن هناك فروقًا دالة عند مستوى دلالة ٠,٠١ بين الأفراد فى كافة مجموعات الحالات محل الدراسة ما عدا الحالة الخامسة "لمتغيرى السن والبيئة السكنية"، بالنسبة "لمتغيرى النوع والسن" يبين تحليل التباين الثنائى أن النوع (ذكور/إناث) يؤثر فى تعدد المقترحات لدى المواطن المصرى فيما يتعلق بنشاط المجلس القومى لحقوق الإنسان لتعريف المواطنين بحقوقهم، كذلك يؤثر متغير السن على تعدد تلك المقترحات وذلك عند مستوى دلالة ٠,٠١، ولكن لا يوجد تفاعل بين النوع والسن فى التأثير على تعدد تلك المقترحات، أما بخصوص "متغيرى النوع والتعليم"، يبين تحليل التباين الثنائى أن النوع يؤثر فى تعدد تلك المقترحات، كذلك يؤثر متغير التعليم، وذلك عند مستوى دلالة ٠,٠١، فى حين يظهر عدم وجود تفاعل بين النوع والتعليم فى التأثير على تعدد تلك المقترحات الخاصة بتفعيل دور المجلس القومى لحقوق الإنسان. أما فيما يتعلق "بالنوع والبيئة السكنية" يشير تحليل التباين الثنائى أن كلاً من النوع والبيئة السكنية يؤثران فى تعدد تلك المصادر وذلك عند مستوى دلالة ٠,٠١، فى حين يظهر عدم وجود تفاعل بين النوع والبيئة السكنية فى التأثير على تعدد تلك المقترحات. وفيما يخص "متغيرى السن والتعليم"، تشير النتائج فى الجدول نفسه إلى أن السن لا يؤثر فى تعدد تلك المقترحات، فى حين نجد أن التعليم يؤثر على تعدد تلك المقترحات، وذلك عند مستوى دلالة ٠,٠١، كما يظهر أنه لا يوجد أثر للتفاعل بين السن والتعليم. وبالنسبة "لمتغيرى السن والبيئة السكنية"، يشير تحليل التباين الثنائى أن السن يؤثر فى تعدد المقترحات لدى المواطن المصرى فيما يتعلق بنشاط المجلس القومى لحقوق الإنسان لتعريف المواطنين بحقوقهم، كذلك

يؤثر متغير البيئة السكنية على تعدد تلك المقترحات وذلك عند مستوى دلالة ٠,٠١، ولكن لا يوجد تفاعل بين السن والبيئة السكنية فى التأثير على تعدد تلك المقترحات. أما فى "متغيرى التعليم والبيئة السكنية"، توضح النتائج وجود تأثير للتعليم وتأثير للبيئة السكنية وذلك عند مستوى٠,٠١، فى حين لا يظهر تأثير للتفاعل بين التعليم والبيئة السكنية فى هذا النموذج.

جدول (١٠)

اختبار مدى دلالة الفروق بين متوسطات مؤشر رؤية المواطن لكيفية تفعيل دور المجلس القومى لحقوق الإنسان لتعريف المواطنين بحقوقهم

اختبار تجانس تباين المجموعات			تحليل التباين الثنائي حسب المتغيرين محل الدراسة		
المتغيرات	قيمة ف	الدلالة	المصدر	قيمة ف	الدلالة
النوع والسن	٦,٥٠٩	**	النوع	٥١,٢٣	**
			السن	١١,٠١	**
			النوع والسن	٠,٣٩	x
النوع والتعليم	١١,٠٠٠	**	النوع	٢٠,٨٣	**
			التعليم	٢٦,٢٧	**
			النوع والتعليم	٠,٥٥١	x
النوع والبيئة السكنية	١١,٤٧٩	**	النوع	٣٦,٠٣	**
			البيئة السكنية	٥٢,٧٤	**
			النوع والبيئة السكنية	٠,٧٢	x
السن والتعليم	٥,١٨٩	**	السن	٠,٨١٣	x
			التعليم	٢٨,٧٣	**
			السن والتعليم	١,٦٩	x
السن والبيئة السكنية	١,٠٥٦	x	السن	١٠,٠٨	**
			البيئة السكنية	٣٩,٦٢	**
			السن والبيئة السكنية	٠,٣٤	x
التعليم والبيئة السكنية	٧,٧٨٩	**	التعليم	٢٦,٢٨	**
			البيئة السكنية	١٤,٨	**
			التعليم والبيئة السكنية	١,٤٩	x

** دالة عند ٠.٠١ x غير دالة

خلاصة

حاولنا فى هذه الدراسة الوصول لدور بعض العوامل الديموجرافية فى تحديد مستوى المعرفة لدى المواطن المصرى ببعض الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان، وذلك من خلال بناء بعض المؤشرات التى تعكس المعرفة لدى المواطن المصرى بتلك الموضوعات، ومحاولة ربط تلك المؤشرات ببعض العوامل الديموجرافية ممثلة فى النوع، والبيئة السكنية، والسن، وأخيرًا المستوى التعليمى. وتحقيقًا لأهداف الدراسة تم الاعتماد على "اختبار ت"، وتحليل التباين فى اتجاه واحد، لدراسة تأثير كل عامل من العوامل الديموجرافية بمفرده على مستوى المعرفة بحقوق الإنسان (متمثلة فى المؤشرات التى تم بناؤها)، بالإضافة إلى ذلك تم استخدام تحليل التباين الثنائى لدراسة التأثير التفاعلى بين كل اثنين من العوامل الديموجرافية، وتشير الدراسة إلى وجود تقارب فى مستوى المعرفة لدى المواطنين بحقوق الإنسان وذلك عند مستوى منخفض من المعرفة بتلك الحقوق، وقد يرجع ذلك الانخفاض لقلة الاهتمام لدى المواطن بالمعارف المختلفة، وتراجع فى مستوى البرامج التوعوية بمختلف وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، كما يتضح لنا انخفاض عدد مصادر المعرفة لدى المواطن المصرى التى يستمد منها المعلومات فيما يخص موضوع حقوق الإنسان، حيث نجد أن نسبة ضئيلة جدًا من العينة محل الدراسة ذكرت أكثر من مصدرين من تلك المصادر، كما تشير النتائج إلى انخفاض قدرة المواطن على طرح مقترحات يتم من خلالها تفعيل دور المجلس القومى لحقوق الإنسان لتعريف المواطنين بحقوقهم، وبالتالى يمكن تلخيص مجمل النتائج فى قسمين:

القسم الأول: **دراسة تأثير كل عامل من العوامل الديموجرافية على مستوى المعرفة**

أ- تشير النتائج المتعلقة بدراسة الفروق بين المتوسطات وفقا للنوع (ذكور/ إناث) أن الفروق المعنوية كانت لصالح الذكور فى جميع المؤشرات محل الدراسة، مما يؤدى بتوصية مهمة مؤداها أنه لا بد من وجود برامج تثقيفية للإناث عبر جميع وسائل الإعلام من شأنها رفع مستوى معرفتهن بقضايا حقوق الإنسان بشكل عام.

ب- نخلص من اختبار دلالة الفروق بين متوسطات المؤشرات وفقا للبيئة السكنية (حضر/ ريف) أن الفروق المعنوية كانت لصالح المقيمين بالحضر فى جميع المؤشرات محل الدراسة، مما يشير إلى ضرورة الاهتمام بالريف من حيث برامج التوعية والتثقيف بتلك القضايا، حتى لا تفقد كلمة حقوق الإنسان معناها بسبب عدم المعرفة بجوانب هذا الموضوع الحيوى.

جـ- أوضحت نتائج الدراسة، واعتمادًا على تحليل التباين فى اتجاه واحد، أن قيمة (ف) تشير إلى فروق دالة بين المستويات التعليمية الأربع وذلك عند مستوى دلالة ٠,٠١ وذلك فيما يتعلق بجميع المؤشرات محل الدراسة، واعتمادًا على اختبار شيفيه، نجد أن هناك فروقًا دالة، وكان الفرق دائمًا لصالح المستوى التعليمى الأعلى. وعليه لا بد من الأخذ فى الاعتبار الارتقاء بمستوى تعليم المواطنين باعتبارها إحدى وسائل تثقيف المواطنين كإحدى وسائل مصادر المعرفة لتعريفهم بحقوقهم وكيفية ممارسة تلك الحقوق ومن ثم يجعلهم أكثر معرفة بالواجبات المقابلة لتلك الحقوق حتى تنتظم علاقاتهم بالدولة والأفراد.

د- تشير نتائج تحليل التباين فى اتجاه واحد، عن التفاوت فى بعض متوسطات المؤشرات محل الدراسة وفقا لفئات السن محل الدراسة، حيث نجد أن قيمة (ف) تشير إلى أن هناك فروقًا دالة عند مستوى دلالة ٠,٠١ بين الأفراد فى الأعمار المختلفة، وذلك فى مؤشر مصادر معرفة المواطن بكيفية الحصول على حقوقه، ومؤشر رؤية المواطن لكيفية تفعيل دور المجلس القومى لحقوق الإنسان لتعريف المواطنين بحقوقهم، واعتمادًا على اختبار شيفيه، نجد أن هناك فروقًا دالة، وكان الفرق دائما لصالح الفئة العمرية التى تضم الشباب، أما فيما يتعلق بمؤشر مستوى المعرفة لدى المواطن المصرى بحقوق الإنسان، لم تكن هناك دلالة على تفاوتات فى متوسطات هذا المؤشر وفقا لسن المستجيب.

القسم الثانى: دراسة التأثير التفاعلى لكل اثنين من العوامل الديموجرافية على مستوى المعرفة

وقد أوضحت النتائج، واعتمادًا على تحليل التباين الثنائى لدراسة التأثير التفاعلى لكل عاملين معًا من العوامل الديموجرافية السابقة الذكر على أى من المؤشرات محل الدراسة والمتمثلة فى:

١- **عاملى النوع والسن معًا:** هناك تفاوت فى تباين المجموعات وفقًا للفئات محل الدراسة، وذلك عند مستوى دلالة ٠,٠١ بين الأفراد فى النموذج محل الدراسة فى المؤشرات الثلاث محل الدراسة، كما يشير تحليل التباين الثنائى إلى أنه لا أثر للتفاعل بين العاملين الديموجرافيين إلا فيما يتعلق بمؤشر مصادر معرفة المواطن بكيفية الحصول على حقوقه.

٢- **عاملى النوع والتعليم معًا:** هناك تفاوت فى تباين المجموعات وفقًا للفئات محل الدراسة، وذلك عند مستوى دلالة ٠,٠١ بين الأفراد فى النموذج محل الدراسة فى المؤشرات الثلاث محل الدراسة، كما يشير تحليل التباين الثنائى إلى أنه لا أثر للتفاعل بين العاملين الديموجرافيين إلا فيما يتعلق بمؤشر مستوى المعرفة بحقوق الإنسان لدى المواطن المصرى.

٣- **عاملى النوع والبيئة السكنية معًا:** هناك تفاوت فى تباين المجموعات وفقًا للفئات محل الدراسة، وذلك عند مستوى دلالة٠.٠١ بين الأفراد عند دراسة تأثير النوع والبيئة السكنية معًا فى متوسطات المؤشرات الثلاث محل الدراسة، كما يشير تحليل التباين الثنائى إلى أنه لا أثر للتفاعل بين العاملين الديموجرافيين فيما يتعلق بجميع المؤشرات.

٤- **عاملى السن والتعليم معًا:** هناك تفاوت فى تباين المجموعات وفقًا للفئات محل الدراسة، وذلك عند مستوى دلالة ٠,٠١ بين الأفراد فى حالة الأخذ فى الاعتبار السن والتعليم معًا فى متوسطات المؤشرات الثلاث محل الدراسة، كما يشير

تحليل التباين الثنائى إلى أنه لا أثر للتفاعل بين العاملين الديموجرافيين إلا فيما يتعلق بمؤشر مستوى المعرفة بحقوق الإنسان لدى المواطن المصرى.

٥- **عاملى السن والبيئة السكنية معًا:** هناك تفاوت فى تباين المجموعات وفقًا للفئات محل الدراسة، وذلك عند مستوى دلالة ٠,٠١ بين الأفراد فى حالة الأخذ فى الاعتبار السن والبيئة السكنية معًا فى مؤشر مستوى المعرفة بحقوق الإنسان، ومؤشر مصادر معرفة المواطن بكيفية الحصول على حقوقه، فى حين لم يكن هناك تفاوت فيما يتعلق بالمؤشر الثالث (مؤشر رؤية المواطن لكيفية تفعيل دور المجلس القومى لحقوق الإنسان لتعريف المواطنين بحقوقهم)، كما يشير تحليل التباين الثنائى إلى أنه لا أثر للتفاعل بين العاملين الديموجرافيين إلا فيما يتعلق بمؤشر مستوى المعرفة بحقوق الإنسان لدى المواطن المصرى.

٦- **عاملى التعليم والبيئة السكنية معًا:** هناك تفاوت فى تباين المجموعات وفقًا للفئات محل الدراسة، وذلك عند مستوى دلالة ٠.٠١ بين الأفراد فى عند الأخذ فى الاعتبار تأثير عاملى التعليم والبيئة السكنية معًا فى المؤشرات الثلاث محل الدراسة، كما يشير تحليل التباين الثنائى إلى أنه لا أثر للتفاعل بين هذين العاملين الديموجرافيين فى جميع المؤشرات محل الدراسة.

تشير نتائج تحليل التباين الثنائى إلى وجود دلالة معنوية للفروق بين متوسطات قيمة مؤشر مستوى المعرفة بحقوق الإنسان ليس فقط وفقًا لمتغير النوع أو متغير التعليم كل على حدة، بل نجد أن اختلاف مستوى التعليم داخل شريحة الإناث أو داخل شريحة الذكور يؤدى إلى وجود فروق معنوية دالة بين متوسطات قيمة هذا المؤشر.

كما يتضح لنا من النتائج أيضًا وجود تفاعل بين متغير السن ومتغير التعليم، حيث تشير نتائج تحليل التباين الثنائى إلى وجود دلالة معنوية للفروق بين متوسطات قيمة مؤشر مستوى المعرفة بحقوق الإنسان ليس فقط وفقًا لمتغير السن أو متغير

التعليم كل على حدة، بل نجد أن اختلاف مستوى التعليم داخل الشريحة العمرية الواحدة يؤدى إلى وجود فروق معنوية دالة بين متوسطات قيمة هذا المؤشر.

كما يتبين لنا من النتائج أيضًا وجود تفاعل بين متغير السن ومتغير البيئة السكنية، حيث تشير نتائج تحليل التباين الثنائى إلى وجود دلالة معنوية للفروق بين متوسطات قيمة مؤشر مستوى المعرفة بحقوق الإنسان ليس فقط وفقًا لمتغير السن أو متغير البيئة السكنية كل على حدة، بل نجد أن اختلاف البيئة السكنية داخل الشريحة العمرية الواحدة يؤدى إلى وجود فروق معنوية دالة بين متوسطات قيمة هذا المؤشر.

وأخيرًا، تشير نتائج تحليل التباين الثنائى إلى وجود دلالة معنوية للفروق بين متوسطات قيمة مؤشر مصادر معرفة المواطن بكيفية الحصول على حقوقه ليس فقط وفقًا لمتغير النوع أو متغير التعليم كل على حدة، بل نجد أن اختلاف مستوى التعليم داخل شريحة الإناث أو داخل شريحة الذكور يؤدى إلى وجود فروق معنوية دالة بين متوسطات قيمة هذا المؤشر.

ونخلص من هذا إلى ضرورة الأخذ فى الاعتبار عند دراسة الآثار الديموجرافية على المعرفة بحقوق الإنسان لدى المواطن المصرى التفاعلات بين تلك المتغيرات وأثر ذلك على تلك المعرفة.

المراجع والهوامش

١- أسامة ربيع أمين، التحليل الإحصائى للمتغيرات المتعددة باستخدام برنامج SPSS، قسم الإحصاء والرياضة، كلية التجارة، جامعة المنوفية، يوليو ٢٠٠٨.

٢- عبد المجيد فراج، الأسلوب الإحصائى. القاهرة، دار النهضة، ١٩٧٦.

٣- س١- كل إنسان في الدنيا له حقوق، إيه اللى تعرفه من الحقوق دى؟ (لا تقرأ البدائل).

٤- س٣- علشان تحصل على حقوقك تحصل عليها إزاي؟ (لا تقرأ البدائل).

س٤- عرفت منين طريقة حصولك على حقوقك؟ (لا تقرأ البدائل).

٥- س٣٠- لو بتقترح على المجلس القومى لحقوق الإنسان يعمل حاجة تعرف الناس بحقوقهم، تقترح إيه؟ لا تقرأ البدائل.

٦- ناهد صالح وآخرون، الشباب المصرى همومه واهتماماته، التقرير الاجتماعى المصرى، المجلد الثانى، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠١٣.

٧- محمود السيد أبو النيل، الإحصاء النفسى والاجتماعى والتربوى، سلسلة علم النفس، مج ٨، القاهرة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٨٧ص ص ٢٩٧- ٣١١.

Abstract

EGYPTIAN CITIZENS KNOWLEDGE OF
HUMAN RIGHTS: A STATISTICAL STUDY

Gamila El-mamoun

From the methodological aspect, this paper is one of the studies that care about the Egyptian citizen knowledge of human rights and the role of some demographic factors in determining the knowledge degree through building and formulating the indicators of this knowledge and in affecting the knowledge level of the citizens, in addition to showing the difference in the citizens knowledge of human rights according to the ruling variables.